

## جريمة غسل الاموال في فلسطين: أدوات مكافحتها ومعيقاتها

اسلام عبد الجواد

معصم العمري

لاما حماد

جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

### ملخص

يهدف هذا البحث الى استكشاف طرق غسل الاموال وادوات مكافحتها ومعيقاتها في فلسطين من خلال مقابلات مفتوحة مع مجموعة متنوعة من حيث التأثير او التأثير في أدوات الرقابة على غسل الاموال، احد هذه المقابلات يمثل الجهة المتخصصة في مكافحة غسل الاموال في سلطة النقد، أما باقي المقابلات وهي اربع مقابلات فتمثل المصارف، تجار العقارات، رجال الاعمال، ومؤسسات الصرافة، وهؤلاء من الفئات الاكثر تعرضا والاكثر رقابة من قبل قوانين ومؤسسات مكافحة غسل الاموال، وقد تم اختيار المقابلات بشكل يمكننا من فهم مواقف الاطراف المختلفة وبالتالي الحصول على تعميم نظري (Theoretical generalization) عوضا عن التعميم الاحصائي المستخدم في الاباحات الكمية.

تشمل عمليات غسل الأموال كل عمل أو إجراء يهدف إلى إخفاء أو تحويل أو تغيير طبيعة أو ملكية الأموال المحصلة من أنشطة أو أعمال غير قانونية، وذلك بهدف التغطية على المصدر الأصلي غير القانوني لهذه الأموال لكي تظهر على أنها أموال نظيفة ومن أصول سليمة، وفي فلسطين فإن جرائم غسل الاموال التي ترتكب غالباً ما تكون ناتجة عن الاعمال التالية: الاتجار في السلاح، الاتجار في المخدرات، الاتجار بالمسروقات والبضائع المهربة (سيارات مسروقة، أدوات كهربائية، أجهزة إلكترونية... الخ)، الرشاوي والاختلاس والسرقعة، وتمويل المنظمات السياسية والمقاومة (حيث يعتبر ذلك تمويلاً لجماعات إرهابية من قبل سلطات الاحتلال والحكومة الأمريكية)، وان ما يميز هذه العملية بالذات انها ليست ناتجة عن جريمة سابقة، لذلك فهي ضمن اللوائح والتعليمات المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية لا تعتبر من عمليات غسل الاموال.

إن المرجعية القانونية لمكافحة جريمة غسل الاموال هي في القرار بقانون رقم 9 لسنة 2007، والقانون الفلسطيني رقم (20) لسنة 2015 لمكافحة غسل الاموال، أما المؤسسات المسؤولة عن ذلك فهي وحدة المتابعة المالية في سلطة النقد وهي وحدة مستقلة لمكافحة جرائم غسل الاموال وتمويل الارهاب، وقد تم تحديد مهامها باستلام المعلومات وتحليلها والتحقق من العمليات المشبوهة وإصدار النتائج وفقاً لأحكام القانون، وتقوم وحدة المتابعة بتعريف الافراد في المجتمع الفلسطيني تبعاً لنشاطهم المهني او التجاري الى اصناف وهم أشخاص طبيعيين (موظفي القطاع الخاص وأصحاب المشاريع الصغيرة)، أفراد يتعاملون بالنقد كثيراً (أصحاب محطات المحروقات)، شخصيات اعتبارية (شركات

الاستيراد والتصدير)، والافراد او الاشخاص المعرضين سياسياً، وتضع الوحدة تعليمات لمتابعة كل صنف من هؤلاء الاصناف، كذلك تتابع وحدة المتابعة المالية البنوك العاملة في فلسطين، ومحلات الصرافة. ولكن ظاهرة غسل الاموال هي جريمة منظمة لها اكثر من طرف ولها عدة طرق واساليب التفاقية وتمويهية يصعب كشفها بسهولة وحصرها بسرعة، ومما يزيد من صعوبة العملية في فلسطين ما يلي: صعوبة سيطرة السلطة الفلسطينية على الحدود بشكل كامل بسبب تدخل الاحتلال وهذا يضعف دورها في المراقبة والمتابعة على الحدود، دور الاحتلال بشكل كبير في دعم عمليات غسل الاموال في فلسطين لأنها تسبب دمار اقتصادي وسياسي واجتماعي وهو ما يهدف اليه الاحتلال، تقسيم الاحتلال للأراضي الفلسطينية الى مناطق يصعب او يمنع السيطرة عليها من قبل السلطة الفلسطينية، وهذه الاماكن تصبح بؤرة لعمليات الفساد وغسل الاموال لعدم وجود قانون يحكمها.

## جريمة غسل الاموال في فلسطين: أدوات مكافحتها ومعيقاتها

اسلام عبد الجواد\*

معتمد العمري

لاما حماد

جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

### مقدمة

فرضت الزيادة في عمليات غسل الاموال على المستوى العالمي تحديا يحتاج الى تكاتف الجهود الدولية لمحاربة هذه الظاهرة التي تنتعش بوجودها عمليات الجريمة المنظمة، حيث تشير بعض التقارير الرسمية وغير الرسمية حول العالم إلى أن عمليات غسل الأموال قد وصلت الى ما نسبته 3 إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2009 وبقيمة تتجاوز 1.5 تريليون دولار كحد أدنى، وأن ما يزيد عن 70% من العوائد غير الشرعية عالميا يتم غسلها. وقد فرض حجم هذه الجرائم على كافة الدول ان تتكاتف جهودها في مكافحة هذه الجريمة من خلال العديد من الاتفاقات ونظم الرقابة والمؤسسات الدولية، أما على المستوى المحلي فقد اصدر العديد من القوانين والتعليمات المحلية التي تهدف للحد من عمليات غسل الاموال، كما استحدثت عدة دوائر او اقسام في بعض المؤسسات بهدف تنفيذ هذه القوانين والتعليمات مثل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، ووحدة المتابعة المالية في سلطة النقد.

ولأسباب سياسية وأمنية كانت فلسطين من المناطق الموضوعية تحت مجهر الرقابة من قبل عدة اطراف مما صعب في بعض الاحيان من التعاملات المالية وربما حد من تدفق الاموال من والى فلسطين، ومع ذلك لم يحظ هذه الموضوع بالدراسة اللازمة ولا يعرف بعد ما مدى فعالية الادوات والاجراءات والقوانين المفروضة في الحد من جريمة غسل الاموال وكيف أثرت هذه القوانين على المستثمرين وخاصة على المؤسسات المالية المختلفة بصفتها أدوات مباشرة في عمليات غسل الاموال، في هذه الدراسة سوف نستكشف اجابات الاسئلة التالية:

- 1- ما تأثير ظاهرة غسل الاموال على القطاع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين؟
- 2- كيف يتم مكافحة ظاهرة غسل الاموال في فلسطين؟
- 3- ما هي اهم الطرق والاساليب المستخدمة في عمليات غسل الاموال.
- 4- من هي اكثر الجهات عرضة للتعامل بغسل الاموال.
- 5- ما هي معيقات مكافحة غسل الاموال في فلسطين

\* المؤلف المراسل، بريد الكتروني islamjawad@najah.edu

ستسلط هذه الدراسة الضوء على هذه الظاهرة الاقتصادية الهدامة، للتعرف على طرق غسل الاموال ومكافحتها، بهدف التعرف عليها ولفت نظر المجتمع لها للحد ضحاياها واثرها على المجتمع، فيما تبقى من البحث سنعرض اولاً للمنهجية المستخدمة والدراسات السابقة، ثم لنتائج المقابلات، ثم سنلخص اهم الاستنتاجات واخيراً سيتم عرض التوصيات

### منهج الدراسة

يهدف هذا البحث الى استكشاف ظاهرة غسل الاموال في فلسطين، ادوات الرقابة عليها، ومدى فعالية هذه الادوات، وقد تم اختيار استراتيجية دراسة الحالة كإطار منهجي للبحث بسبب الطبيعة الاستكشافية لهذا البحث، حيث تسمح هذه الاستراتيجية للباحث بتعدد مصادر البيانات<sup>1</sup> وبالتالي فهم الحالة من اكثر من جانب.

ضمن اجراءات الدراسة تم اولاً استطلاع بعض الدراسات السابقة من اجل تحقيق فهم اولي لظاهرة غسيل الاموال عالمياً، ثم تم جمع البيانات الاولية من خلال مقابلات معمقة شبه منظمة (semi-structured interviews) وقد تم صياغة بروتوكول المقابلة (Interview protocol) الاولي بناء على تجارب من حالات اخرى حسب الدراسات السابقة، ولكن كان يتم تعديل وازافة او حذف بعض الاسئلة بعد كل مقابلة وذلك حسب تطور فهمنا للظاهرة في فلسطين، وقد كانت الاسئلة مفتوحة وطرحت في سياق الحديث الطبيعي خلال جلسة المقابلة مع الاشخاص المعنيين بدون صيغة رسمية لطريقة طرح السؤال حتى نحصل على ردة فعل حقيقية وليست مصطنعة حول تساؤلاتنا، وكانت أهم الأسئلة المطروحة هي التالية:

1. كيف تعرف عملية غسل الاموال من وجهة نظرك؟
2. ما هو السبب باعتقادك وراء عمليات غسل الاموال؟
3. من الذي يقوم بعملية غسل الاموال؟
4. ما هي الطرق المستخدمة في عمليات غسل الاموال؟
5. ما دور البنوك في عمليات غسل الاموال؟
6. ما هي طرق مكافحة غسل الاموال؟
7. ما حجم عمليات غسل الاموال في فلسطين وأشكالها؟
8. ما هي الاثار الناتجة من عمليات غسل الاموال على عملك وعلى الاقتصاد؟
9. ما هي عوائق مكافحة غسل الاموال؟

<sup>1</sup> R. K. Yin, *Case Study Research: Design and Methods*: SAGE Publications, 2013.

تم اختيار الحالات التي اجريت المقابلات معها لتمثل مجموعة متنوعة من حيث التأثير او التأثير في أدوات الرقابة على غسل الاموال، حيث ان احد هذه المقابلات ( السيد ف) يمثل الجهة المتخصصة في مكافحة غسل الاموال في سلطة النقد، أما باقي المقابلات وهي اربع مقابلات فتمثل الفئات الاكثر تعرضا والاكثر رقابة لقوانين واجراءات مكافحة غسل الاموال وهم موظف رفيع في بنك الاستثمار الفلسطيني، رجل أعمال مختص في قطاع العقارات، رجل سياسي واقتصادي، وصاحب مؤسسة صرافة كبيرة، ويظهر كشف بالمقابلات ورمز كل مقابلة في ملحق رقم (1) نهاية البحث، وقد تم اختيار المقابلات بشكل يمكننا من فهم مواقف الاطراف المختلفة وبالتالي الحصول على تعميم نظري (Theoretical generalization) عوضا عن التعميم الاحصائي المستخدم في الابحاث الكمية.

استمرت كل مقابلة بحدود ساعة في المتوسط، وقد تمت كل مقابلة بعد موعد هاتفي مسبق تم فيه باختصار شرح هدف البحث وأهم النقاط التي ستتناولها المقابلة وذلك لتمكين الشخص المعني من استرجاع عناصر الموضوع في ذهنه، وقد تم اخذ الملاحظات اثناء المقابلة كتابيا لسببين اولهما رفض التسجيل الصوتي من بعض الاشخاص، وثانيهما إعطاء المقابلة الجو الطبيعي لأن التسجيل يمكن ان يزيد من التحفظ لدى المستجيب ويمنعه من مشاركة بعض الافكار.

بعد المقابلة تم ترميز كافة المقابلات ثم تحليلها بدون اطار نظري مسبق (grounded theory)، أخيرا تم الرجوع الى القوانين والتعليمات المتعلقة بغسيل الاموال في فلسطين والى بعض الدراسات السابقة للمساعدة في فهم وتفسير نتائج المقابلات ووضعها في اطار نظري مقبول.

#### الدراسات السابقة

عرضت بعض الدراسات السابقة لجريمة غسل الاموال في فلسطين، فقد عرض صلاحات<sup>2</sup> الاطار القانوني لمكافحة غسل الاموال في السلطة الوطنية الفلسطينية، الإطار المؤسسي لمكافحة غسل الاموال في السلطة الوطنية الفلسطينية، اشكاليات ومعوقات مكافحة غسل الاموال، وإحصائيات القضايا المتعلقة بغسل الاموال في المحاكم الفلسطينية، وتوصل الباحث إلى ان الجهود الوطنية ستبقى عاجزة عن مواجهة تقاوم ظاهرة غسل الاموال في فلسطين ليس لان هناك تقصير او إهمال في مكافحة هذه الجريمة، ولكن يعود ذلك إلى ان جريمة غسل الاموال جريمة عالمية تتعدى حدود الدولة الواحدة وتستدعي جهودا دولية متعاونة وكبيرة لمواجهتها الامر الذي يصعب تحقيقه في ظل وجود المعوقات المرتبطة بخصوصية الوضع الفلسطيني، والتي تتعلق بالاحتلال والانقسام وعدم السيطرة على الحدود والمعابر، ويجب متابعة وتطبيق التشريعات والانظمة الموضوعة لمكافحة غسل الاموال والعمل على تطويرها ضمن اليات تتعلق بخصوصية الوضع الفلسطيني والتعاون الدولي في هذا المجال.

<sup>2</sup> رافع يوسف صلاحات - مكافحة غسل الاموال في السلطة الوطنية الفلسطينية - الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة - امان.

أما مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>3</sup> فقد تناولت في تقريرها حالات غسل الأموال حسب الحالة، حسب الجريمة الأصلية، حسب الأداء المستخدم، حسب الأسلوب الفني/التقنية، حسب الجهة المستغلة، كما تناولت أيضاً مؤشرات الاشتباه الخاصة بغسل الأموال والتي تتعلق بالمعاملات المالية وبسلوك وتصرفات المشتبه به، واتجاهات غسل الأموال وحالات تمويل الارهاب ومؤشرات الاشتباه به واتجاهاته.

كما ركز بركات<sup>4</sup> في دراسته على تعريف ظاهرة غسل الأموال من عدة جوانب والآثار الجانبية لها ومدى حجم الظاهرة وتأثيرها على العالم ككل، بالإضافة الى الجهود الدولية لمكافحتها والاساليب المستخدمة لعلاج الظاهرة، وقد استنتج الباحث ان انتشار الظاهرة يعود لأسباب موضوعية بالإضافة الى قصور الجانب التشريعي.

أما سلمان وتوما ميخا<sup>5</sup> فقد سعي الى دراسة أثر غسل الأموال على الاقتصاد وانعكاساتها على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مستخدمين فرضية "ان لعملية غسل الأموال انعكاسات سلبية على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" وقد استنتجوا صحة الفرضية كما توصلوا الى ان قنوات غسل الأموال تتعدد بأشكالها، مع وجود علاقة عكسية بين الادخار المحلي وغسل الأموال وتعطيل السياسات المالية مما يؤثر سلباً على أداء الحكومة الاقتصادي وفرض المزيد من الضرائب غير المباشرة، وانتشار الفساد والتطرف وعمليات التخريب وبرز حدة التفاوت الطبقي الاجتماعي وحدثت انقلابات سياسية.

أخيراً فإن العاجز<sup>6</sup> عرض لمخاطر غسل الأموال وما ترافقها من جرائم اقتصادية واجتماعية وسياسية، وضرورة إحداث تعديلات على ثقافة المجتمع والانظمة والتشريعات الدولية من اجل مكافحتها بشكل فعال وكانت نتائج الدراسة ان البنوك العاملة في فلسطين تلتزم بالقوانين والتعليمات في مكافحة غسل الأموال وتعمل على تطوير طاقم العمل وزيادة خبرته ومعرفته اضافة لوجود اشخاص مختصين لمراقبة ومتابعة الحركات البنكية.

### تعريف ظاهرة غسل الأموال

يمكن تعريف عمليات غسل الأموال بأنها كل عمل أو إجراء يهدف إلى إخفاء أو تحويل أو نقل أو تغيير طبيعة أو ملكية أو نوعية أو هوية الأموال المحصلة من أنشطة أو أعمال إجرامية وغير قانونية أو غير مشروعة، وذلك بهدف التغطية والتمويه والتستر على المصدر الأصلي غير القانوني لهذه الأموال لكي تظهر في نهاية الأمر على أنها

<sup>3</sup> مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الارهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - تحديث " 2004م.

<sup>4</sup> د. عبدالله عزت بركات - ظاهرة غسل الأموال و آثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، جامعة الزرقاء الاهلية، الاردن

<sup>5</sup> احمد هادي سلمان و لهيب توما ميخا (2007)- الانعكاسات المترتبة على ظاهرة غسل الأموال - مجلة الادارة و الاقتصاد، عدد 67.

<sup>6</sup> رنا العاجز 2008م، دور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية.

أموال نظيفة ومن أصول سليمة ومشروعة بينما هي في الأصل غير ذلك، حيث عرف القانون الفلسطيني غسل الاموال<sup>7</sup> بأنه "كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم الأصلية وذلك تمويهاً لمصادرها الحقيقية لتبدو في ظاهرها متأتية من مصادر مشروعة" وتتص مادة (2) من نفس القانون على:

1. يعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من أتى أياً من الأفعال التالية:
  - أ- استبدال أو تحويل الأموال من قبل أي شخص، وهو يعلم بأن هذه الأموال تشكل متحصلات جريمة لغرض إخفاء أو تمويه الأصل غير المشروع لهذه الأموال، أو لمساعدة شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية على الإفلات من التبعات القانونية المترتبة على أفعاله.
  - ب- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية أو المصدر أو الموقع أو التصرف أو الحركة أو الملكية أو الحقوق المتعلقة بالأموال من قبل أي شخص يعلم أن هذه الأموال تشكل متحصلات جريمة.
  - ج- تملك الأموال أو حيازتها أو استخدامها من قبل أي شخص وهو يعلم في وقت الاستلام أن هذه الأموال هي متحصلات جريمة.
  - د- الاشتراك أو المساعدة أو التحريض أو التآمر أو تقديم المشورة أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة.
2. يستخلص العلم أو النية أو الهدف باعتبارهم عناصر أساسية لازمة للجريمة من الظروف الواقعية والموضوعية، من أجل إثبات المصدر المستتر للمتحصلات، والذي لا يشترط الحصول على إدانة الجريمة الأصلية.
3. تعد جريمة غسل الأموال المتحصلة من أي من الجرائم الأصلية سواء وقعت هذه الجرائم داخل دولة فلسطين أو خارجها، شريطة أن يكون الفعل مجرماً بموجب القانون الساري في البلد الذي وقعت فيه الجريمة، كما وتسري جريمة غسل الأموال على الأشخاص الذين اقترفوا أي من تلك الجرائم، وقد حدد القانون تعريف الجرائم الأصلية في المادة (3)<sup>8</sup> حيث اعتبر مالياً غير مشروع ومحلاً لجريمة غسل الأموال كل مال متحصل من أي من الجرائم المبينة في الجدول رقم (1).

#### جدول رقم (1): الجرائم التي يعتبر المال المتحصل منها غير مشروع ومحلاً لجريمة غسل الاموال

المشاركة في جماعة إجرامية وجماعة نصب منظمة.	2	الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين.
الاستغلال الجنسي للأطفال والنساء	4	الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية
الاتجار غير المشروع في الأسلحة والذخائر	6	الاتجار غير المشروع في البضائع المسروقة وغيرها.
الرشوة والاختلاس	8	الاحتيال

<sup>7</sup> قرار بقانون غسل الاموال رقم (9) لسنة 2007.

<sup>8</sup> قرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب، عدد ممتاز (10).

## مؤتمر "مهنة تدقيق الحسابات ودورها في تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد"

جامعة النجاح الوطنية، 7 آذار 2017

9	تزييف وتقليد العملة	10	التزييف وتزييف وقرصنة المنتجات او البضائع
11	الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام قانون البيئية	12	القتل أو الإيذاء البليغ.
13	الخطف أو الاحتجاز أو أخذ الرهائن	14	السطو والسرقه
15	التهريب	16	الابتزاز او التهديد او التهويل
17	التزيير	18	القرصنة بشتى أنواعها
19	الجرائم المنصوص عليها في المواد ( 87 ، 88 ، 89 ، 99 ) من قانون الاوراق المالية النافذ	20	جرائم الفساد
		21	الجرائم الضريبية
22	البيع او التسريب غير المشروع للأراضي بموجب التشريعات النافذة في فلسطين، بما يشمل التوسط، او أي تصرف آخر يهدف الى النقل غير المشروع لمليتها، او اقتطاع جزء من الاراضي لضمها الى دولة أجنبية	23	إساءة الائتمان
		24	الجرائم المنصوص عليها في قانون الاثار المعمول به في فلسطين
		25	تمويل الارهاب والاعمال الارهابية

### تطور جريمة غسل الاموال

جريمة غسل الاموال ليست بالجريمة الحديثة وان كان الاسم حديثاً فقد ظهر مصطلح غسل الاموال عام 1973 في الولايات المتحدة الأمريكية بفضيحة ( Water gate )، ومنذ ذلك الوقت شاع المصطلح للدلالة على أنشطة إسباغ المشروعية على الاموال المتحصلة من مصادر غير مشروعة، وذلك من خلال اتخاذ عدة إجراءات وممارسات متعددة الاشكال لإظهار مصادر الاموال على انها مصادر مشروعة، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التي تعاني من عمليات غسل الاموال حيث تقدر قيمة الاموال التي يتم غسلها حوالي 283 مليار دولار أمريكي سنوياً، بينما احتلت روسيا الاتحادية المرتبة الثانية حيث بلغ حجم الاموال التي يتم غسلها سنوياً حوالي 100 مليار دولار أمريكي، وقد أفاد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن روسيا خسرت نحو 25 مليار دولار أمريكي بسبب عمليات غسل الاموال، وفي إيطاليا بلغ حجم الاموال التي يتم غسلها بمبلغ 52 مليار دولار أمريكي، وفي ألمانيا بمبلغ يقارب 24.6 مليار، واليابان ما يعادل 24.2 مليار دولار أمريكي، اما كندا فبلغ حجم غسل الاموال فيها حوالي 23.3 مليار دولار أمريكي، وقد احتلت إيرلندا المرتبة الاخيرة في ترتيب الدول بعمليات غسل الاموال حيث بلغ حجم الاموال التي يتم غسلها فيها حوالي 538.5 مليون دولار أمريكي<sup>9</sup>.

<sup>9</sup> د. عبدالله عزت بركات - ظاهرة غسل الاموال و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى العالمي، جامعة الزرقاء الاهلية، الاردن.



### خصائص عمليات غسل الاموال

إن عمليات أو جرائم غسل الاموال لها خصائص مشتركة عالمياً وخصائص أخرى محلية تختلف من بيئة إلى بيئة أخرى<sup>10</sup> وقد اكدت المقابلات على الخصائص التالية:

1. تعد عملية غسل الاموال جريمة تابعة لجريمة تسبقها أسفرت عن تحصيل مبلغ معين من الاموال كما اكد (ف).
2. أكد كل من (م) و(س) على الأبعاد العالمية والدولية لظاهرة غسل الاموال، فهي تنتشر بشكل كبير بين الدول النامية والمتقدمة وتتسم بسرعة الانتشار الجغرافي مستغلة في ذلك الانفتاح العالمي والتحرر الاقتصادي لنقل الاموال المتحصلة من الجرائم لكي تكون أكثر اماناً في دولة أخرى وليس في نفس الدولة التي تم فيها ارتكاب الجريمة السابقة.
3. تواكب عمليات غسل الاموال التطور التكنولوجي حيث يطرأ تطور كبير في تقنياتها مما يزيد حجم الاموال التي يتم غسلها، وقد ساهمت التكنولوجيا بتسهيل عمليات غسل الاموال وتقليل الوقت اللازم لنقل الاموال وتحويلها عبر العالم بسرعة كبيرة، و قد أكد على ذلك كل من (ص) و (ف).
4. أكد جميع من تمت مقابلتهم ان عمليات غسل الاموال تتطلب خبراء مختصين على علم بقواعد الرقابة على هذه العمليات، كما انهم على علم بمجالات الاستثمار والتوظيف التي توفر الامان لهذه الاموال.

### مراحل غسل الاموال

تتطلب عمليات غسل الاموال خبراء مختصين لإضفاء الشرعية على الاموال المتحصلة من طرق غير شرعية وتمويه أصل هذه الاموال، وتتم هذه العملية من خلال ثلاثة مراحل كالتالي<sup>11</sup>:

1. مرحلة الاحلال (التوظيف): وهي اول مرحلة في عملية غسل الاموال، حيث يتم في هذه المرحلة إيداع او توظيف الاموال غير الشرعية في المؤسسات المالية، وفي هذه المرحلة يسهل التعرف على المتصرف في هذه الأموال وما هي صلته بالأموال التي يقوم بتوظيفها.
2. مرحلة التغطية (التمويه): وفي هذه المرحلة يتم التضليل على أصل الاموال وما مصادرها الحقيقية وذلك من خلال ممارسة سلسلة من العمليات مالية.
3. مرحلة الدمج: وهي المرحلة الاخيرة حيث يتم فيها دمج الاموال المغسولة في الاسواق بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الاموال ذات أصول شرعية.

<sup>10</sup> [http://iqtissad.blogspot.com/2011/08/blog-post\\_20.html](http://iqtissad.blogspot.com/2011/08/blog-post_20.html)

<sup>11</sup> [https://ar.wikipedia.org/wiki/غسيل\\_الأموال](https://ar.wikipedia.org/wiki/غسيل_الأموال)

وقد افاد السيد (م) بناءً على خبرته العملية في مجال البنوك أن غاسل الاموال هو شخص لديه علم بقواعد الرقابة على هذه العمليات والثغرات المتواجدة فيها بالإضافة الى ان عمليات غسل الاموال غالباً ما تتم بواسطة عدة أطراف تتواجد في مناطق مختلفة، وقبل البدء بعملية غسل الاموال يتبع المجرمون عدة سلوكيات وهمية لتجنب الشبهات والتساؤلات فيقوم غاسل الاموال بعملية التمويه لأصوله المالية وذلك من خلال علاقاته الاجتماعية ومظهره أمام الناس والتظاهر بأنه ذو أصول مالية ممتازة، بالإضافة الى تضخيم أرصده في البنوك عن طريق فتح عدة حسابات في بنوك متنوعة ليقوم بعمليات السحب والإيداع للشيكات في البنوك مسحوبة على حساباته في البنوك الأخرى ونقل امواله ما بين حساباته في البنوك، بالإضافة الى الاقتراض او الاستدانة من اشخاص معروفين لديه جيداً مقابل شيكات آجلة مسحوبة على حسابه في إحدى البنوك، وإيداع النقود التي تم اقتراضها في حساباته دون استعمالها، ومن الضروري لغسل الاموال وجود نشاط تجاري (محل تجاري، شركة تجارية ... الخ) لتبرير العمليات التي يقوم بها غاسل الاموال.

### أساليب غسل الاموال

المقصود بأساليب غسل الاموال أي الطرق التي يتم إتباعها من أجل تمويه أصول الاموال وإضفاء الصبغة الشرعية عليها وقد تختلف هذه الاساليب تبعاً لطبيعة كل عملية والظروف المحيطة بها، حيث تستخدم في عمليات غسل الاموال كل من المؤسسات المالية وغير المالية كما يلي:

أ. المؤسسات المالية: تتمثل المؤسسات المالية في البنوك ومؤسسات الصرافة وشركات التأمين والاسواق المالية المستعملة كأداة لغسل الاموال، وحسب دراسة أعدتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا عام 2013، تبين ان نسبة 90% من عمليات غسل الاموال تتم من خلال استغلال المؤسسات المالية، ومن خلال مقابلاتنا تساءلنا كيف يتم استغلال هذه المؤسسات لغسل الاموال، وتوصلنا الى ما يلي:

1. الايداعات النقدية: وهي ان يقوم المجرم بإيداع الاموال المراد غسلها في إحدى حساباته لدى البنوك ومن ثم تحويل هذه الاموال بين حساباته او لحسابات أشخاص ذوي صلة في نفس البنك او بنوك أخرى، او ان يقوم بتداول هذه الاموال داخل البنك بقيامه ببيع وشراء العملات الاجنبية، وهذا ما اكده كل من (م) و (س).

2. الحوالات: افاد كل من (س) و(م) و(ص) ان الحوالات من الطرق القديمة، ويتم التعامل بالحوالات عبر البنوك او الصرافين، وذلك من خلال إصدار او استقبال الحوالات على انها حوالات تجارية مقابل ثمن بضائع تم استيرادها او تصديرها، او ان يتم تحويل الاموال الى حسابات العميل في بنوك خارج البلاد، ويعتبر الصرافين ملاذاً لغاسلي الاموال، كونهم لا يطلبون وجود حسابات بنكية ويصعب التعرف على حقيقة المجرم او طبيعة او حجم نشاطه التجاري او أصل الاموال، على خلاف البنوك التي ترصد عمليات غسل الاموال من خلال تضخم حجم الحساب والحركة الحسابية التي تتعارض مع حجم نشاطه التجاري او المهني، وقد اكد (ف) ان هناك آليات متبعة لمراقبة

الصرافين ووجود لوائح متبعة لمكافحة عمليات غسل الاموال خاصة بالصرافين، وقد اكد انه يتم التشديد على هذه المؤسسات أكثر من البنوك لعدم توافر معلومات كافية عن طالب الحوالة.

3. الاعتمادات المستندية: ومن خلال المقابلة التي أجريت مع السيد (م) أفاد بأن غاسلي الاموال قد لجأوا الى الاعتمادات المستندية وذلك بسبب الاجراءات القانونية المتبعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية لمراقبة الحوالات الصادرة والواردة ومصادرها، مضيفاً الى انه يصعب اكتشاف عمليات غسل الاموال التي تتم من خلال الاعتمادات بسبب المستندات الوهمية التي يستلمها البنك، وتتم هذه الوسيلة عن طريق اتفاقية فتح اعتماد آجل الدفع، ويتم إصدار فواتير وهمية من قبل المصدر الذي سوف يستلم الاموال وإصدار شهادة شحن من شركات الشحن بالإضافة الى بوليصة تأمين على البضاعة " البضاعة الوهمية " ويتم تسليم المستندات الى البنك فاتح الاعتماد عن طريق البريد، ليقوم البنك بتسليم المستندات للعميل وتحويل المبلغ الى المصدر، وبهذه الحالة لا يستطيع البنك التشكيك في طبيعة العملية كونه كان على اطلاع على المستندات المتفق عليها والمشتراط وجودها لفتح الاعتماد.

4. الشيكات: وهي إحدى الطرق المتبعة لنقل الاموال بين الحسابات في البنوك، وقد أكد على ذلك جميع الاطراف التي تمت مقابلتهم.

5. الاستثمار: وتتم هذه العملية من خلال شراء اوراق مالية (اسهم او سندات في الاسواق المالية) او عملات، وقد أكد ذلك جميع الاطراف التي تمت مقابلتهم.

6. الأساليب التكنولوجية المتقدمة: أدى التطور الملحوظ في التكنولوجيا الى تطور وإيجاد وسائل حديثة لغسل الاموال، وما يميز الوسائل التكنولوجية هو السرعة في عمليات غسل الاموال وتجنب التعامل المباشر مع موظفي المؤسسات المالية، بالإضافة الى التقليل من الاجراءات الرقابية على العمليات الحسابية، هذا ما افاد به السيد (ف)، موضعاً بعض الوسائل والاساليب التكنولوجية الحديثة المستخدمة في غسل الاموال، وتشمل ما يلي:

- i. أجهزة الصراف الآلي: حيث يتم استغلال الصراف الآلي لتكرير عمليات السحب والايداع.
- ii. الخدمات المصرفية الإلكترونية (الانترنت البنكي): تعطي الخدمات المصرفية الالكترونية الاتصال المباشر بين العميل وحساباته في البنوك، وإجراء جميع العمليات البنكية عن طريق الانترنت.

ب. المؤسسات غير المالية: حيث يتم استغلال القطاعات غير المالية مثل تجارة العقارات والسيارات والمعادن الثمينة، وإنشاء شركات وهمية، إبرام عقود وهمية، أو تخفيض او تضخيم الفواتير كجزء من عمليات التصدير والاستيراد، وقد أفاد (س) بأنه يتم استغلال التجارة المحلية في فلسطين بعمليات غسل اموال عن طريق فواتير وهمية، فعلى سبيل المثال يتم استيراد بضائع من الخارج بمبلغ 1 مليون دولار بفواتير تعادل ما قيمته 2 مليون دولار.

### الآثار المترتبة على ظاهرة غسل الاموال<sup>12</sup>:

ظاهرة غسل الاموال جريمة بحق المجتمع لها آثار سلبية تؤثر على كافة نواحي الحياة، وفي دراستنا نركز النظر على تأثيرها على القطاع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

أولاً: التأثير الاقتصادي لظاهرة غسل الاموال

أكد لنا (س) أن الهدف الاساسي لغسل الاموال هو إنشاء كيانات اقتصادية وهمية لتمويه أصول الاموال المتحصلة من الجرائم، وهذا بدوره يؤدي الى خلق منافسة غير متكافئة في السوق المحلي والدولي تؤثر على رؤوس الاموال مخلفة آثار سلبية على مصداقية السياسات الاقتصادية واستقرار اسواق المال، كما تعمل على زيادة الفجوة بين الدخل القومي الرسمي والدخل القومي الحقيقي مما يخلق إحصائيات اقتصادية مضللة عن الدخل القومي، وتشكك في مصداقية وصحة القرارات الاقتصادية مما يخلق أسواق سيئة السمعة ذات مصداقية ضعيفة، تؤدي هروب رؤوس الاموال الى الخارج مما يقلل معدلات الادخار المحلي وتزايد معدلات البطالة التي تنشأ عن عدم توافر فرص استثمارية.

اما على صعيد اسعار السلع، قد افاد كل من تمت مقابلته أن هذه الظاهرة تؤثر على كافة أفراد المجتمع بطرق مختلفة، حيث تعمل على تضخيم السوق بشكل وهمي ينتج عنه زيادة الاسعار ويدفع ثمنه المواطن العادي، وهذا يؤدي الى خلق طبقات متفاوتة بين المجتمع، وقد أكد لنا ذلك السيد (ع) بناءً على طبيعة عمله في قطاع العقارات، حيث يتبع غاسل الاموال سياسة التلاعب بسوق العقارات من خلال العرض والطلب والقيام بعمليات البيع والشراء للأراضي، ليقول حركة تجارية توهم أبناء المجتمع بحركة نشطة على تجارة العقارات وطلب متزايد مما يزيد من ثمن العقار، من جهة أخرى يرى السيد (س) ان هذه الظاهرة تؤدي إلى إغراق الاسواق بالبضائع وهذا يساعد على تقليل سعر البضائع لتلحق الضرر بالتاجر الحقيقي، وقد نلاحظ هذه الظاهرة في القطاعات التجارية مثل تجارة السيارات او تجارة المفروشات وغيرها من انواع التجارة.

اما أسعار الصرف ومعدلات الفائدة فقد أفاد كل من السادة (م) و (ص) بتأثير غسل الاموال من خلال تجارة وتبادل العملات مما يخلق طلب كبير على إحدى العملات تعمل على زيادة سعرها، والمخيف أيضاً انه في حال لو قاموا بضخ هذه العملة في السوق فهذا سوف يسبب بليلة في الاقتصاد المحلي والاستقرار المالي.

وعلى الرغم من اختلاف الآثار السلبية التي تتركها هذه الظاهرة في كل من اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة إلا أن كلاهما يواجه مشاكل كبيرة لوجود هذه الظاهرة، مثال دولة كولومبيا وهي إحدى دول العالم الثالث مثلت عائداتها من تجارة المخدرات ما نسبته 60% من الناتج المحلي الاجمالي اي ما يساوي ثلاثة أضعاف عائدات تجارة المواد الزراعية، فجعلت من عائدات المخدرات مرتكزاً من مرتكزات الاقتصاد، أما الولايات المتحدة الامريكية فقد أشارت إلى

<sup>12</sup> [http://droit7.blogspot.com/2013/11/blog-post\\_1614.html](http://droit7.blogspot.com/2013/11/blog-post_1614.html)

الانخفاض في إنتاجيتها بنسبة 27% موضحة أن السبب في ذلك هو نمو القطاع الاقتصادي غير الرسمي بمعدل أسرع من نمو اقتصاد القطاع الرسمي<sup>13</sup>.

ثانياً : التأثير الاجتماعي لظاهرة غسل الاموال

اما من الناحية الاجتماعية فتحدث خلل في التركيبة الاجتماعية وبروز فجوة اجتماعية بين أبناء المجتمع (خلق طبقات اجتماعية) مما تسبب صراعات اجتماعية وخلق النزاعات الداخلية والفتن والفلتان الامني والانحطاط الاخلاقي وتسمح لأشخاص غير مثقفين وغير متعلمين باستعمال سلطة الاموال، وتساهم ظاهرة غسل الاموال أيضاً على تفشي الفساد والسرقه والرشوة وجرائم القتل، كما تساعد في قلب ميزان البناء المجتمعي ليصعد المجرمون الى رأس الهرم لمجتمعي، حيث افاد (س) بأن الاحتلال الاسرائيلي يسعى دائماً لإحباط محاولات مكافحة غسل الاموال في اراضي الدولة الفلسطينية، وتشجيع هذا النوع من العمليات من أجل تدمير البيئة الاجتماعية الفلسطينية وزعزعة المجتمع داخلياً.

ثالثاً: التأثير السياسي لظاهرة غسل الاموال

ظاهرة غسل الاموال تؤدي الى انتشار الفساد الاداري والمالي وتفشي ظاهرة الرشوة، مما تساعد على وصول نخبة من الافراد الى الحكم بدعم مادي من أصحاب الاموال غير المشروعة، هذا بالإضافة الى انها تشجع على التطرف والعنف وتدعم الانقلابات السياسية فهي توفر الدعم والاموال اللازمة لشراء الاسلحة واستخدامها، مما يؤدي الى انعدام الاستقرار والامن في المجتمعات النامية وذلك سعياً لتوفير أجواء مناسبة لممارسة عمليات غسل الاموال، كما اكد السيد (س).

**غسل الاموال في مناطق السلطة الفلسطينية**

رغم تبني فلسطين للتشريعات والاجراءات الخاصة بمكافحة ظاهرة غسل الاموال لكن هناك عقبات تتعلق بالخصوصية الفلسطينية حالت دون تطبيق القانون كما يجب، حيث أن اغلب عمليات غسل الاموال في فلسطين تتم من أجل تسهيل دخول الاموال الى المنظمات السياسية والعسكرية التي قام الاحتلال بمحاربتها وتصنيفها ضمن عمليات تمويل الارهاب، ولكن في المحصلة النهائية وبغض النظر عن المحطة الاخيرة للأموال وبأيدي أي فصيل سوف تنتهي، فإن عملية التمويل التي يتم إتباعها هي إحدى طرق غسل الأموال، كما تستخدم هذه العمليات ايضا في دعم بعض الاجنحة ضمن التجاذبات السياسية الداخلية.

<sup>13</sup> احمد هادي سلمان و لهيب توما ميخا (2007)- الانعكاسات المترتبة على ظاهرة غسل الاموال - مجلة الادارة و الاقتصاد، عدد

افاد السيد (س) بأن التعرف على عمليات غسل الاموال ليس بالأمر السهل وللأسف لا يوجد رقابة كافية في السوق الفلسطيني ورأس المال غير مراقب، هذا بالإضافة الى وجود مصالح سياسية لبعض الاشخاص لعمليات غسل الاموال، لكن الحال في فلسطين أفضل من باقي الدول فحجم غسل الاموال ليس بالكبير حيث تشير الاحصائيات المتعلقة بقضايا غسل الاموال ان هناك 51 قضية تم النظر والفصل فيها منذ عام 2007 وحتى عام 2013، والقضايا المفصول فيها هي في المجالات التالية<sup>14</sup>:

- 1- غسل اموال.
  - 2- حمل سلاح دون ترخيص وغسل اموال.
  - 3- إثارة النزعات المذهبية والعنصرية وغسل الاموال.
  - 4- إساءة الائتمان والاحتيال والاختلاس وغسل الاموال.
  - 5- إدخال الاموال الى الاراضي الفلسطينية.
- ومن خلال المقابلات التي أجريت، فإن جرائم غسل الاموال التي ترتكب في فلسطين غالباً ما تكون ناتجة عن الاعمال التالية:

- 1- تمويل المنظمات السياسية والمقاومة (حيث يعتبر ذلك تمويلاً لجماعات إرهابية من قبل سلطات الاحتلال والحكومة الامريكية)، وأوضح (م) و(س) ان عمليات تمويل المنظمات السياسية والمقاومة هي عمليات غسل اموال بغض النظر عن الغاية من غسل الاموال، وان ما يميز هذه العملية بالذات انها ليست ناتجة عن جريمة سابقة، وقد أفاد (ف) بأنه ضمن اللوائح والتعليمات المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن تمويل المنظمات السياسية والمقاومة لا تعتبر من عمليات غسل الاموال.
- 2- الاتجار في السلاح.
- 3- الاتجار في بعض انواع المخدرات.
- 4- الاتجار بالمسروقات والبضائع المهربة (سيارات مسروقة، أدوات كهربائية، أجهزة إلكترونية... الخ).
- 5- الرشاوي والاختلاس والسرقة.

### مكافحة ظاهرة غسل الاموال

ظاهرة غسل الاموال هي ظاهرة عالمية لا حدود لها تهدد العالم ككل دون استثناء، لذلك اجتمعت معظم دول العالم ضمن اتفاقيات دولية لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها، ونعرض فيما يلي أهم الاتفاقيات الدولية لمكافحة غسل الاموال:

- اتفاقية فيينا 1988م<sup>15</sup>:

<sup>14</sup> رافع يوسف صلاحيات - مكافحة غسل الاموال في السلطة الوطنية الفلسطينية - الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة - امان.

<sup>15</sup> اتفاقية فيينا ( 1988م) -اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

## مؤتمر "مهنة تدقيق الحسابات ودورها في تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد"

جامعة النجاح الوطنية، 7 آذار 2017

تعتبر اتفاقية فيينا لعام 1988م من اهم الاتفاقيات الدولية لمكافحة ظاهرة غسل الاموال كونها أول اتفاقية دولية تعتمد تدابير وأحكام لمكافحة هذه الظاهرة، حيث تهدف هذه الاتفاقية الى النهوض بالتعاون فيما بين الدول الاعضاء للتمكن من التصدي لمختلف مظاهر مشكلة الاتجار غير المشروع في المخدرات، كما ودعت الاعضاء الى تبادل المعلومات والوفاء بالتزاماتهم بمقتضى الاتفاقية بما في ذلك التدابير التشريعية والادارية وفقاً للأحكام الاساسية لنظمها الداخلية.

- بيان لجنة بازل 1988م<sup>16</sup>:

بيان صادر عن لجنة الانظمة المصرفية والإشراقية بمدينة بازل في سويسرا عام 1988م، وقد شمل البيان عدة مبادئ متعلقة بمظاهر غسل الاموال من خلال المؤسسات المصرفية ومنها مبدأ اعرف عميلك الذي يلزم البنوك بالتحقق من شخصية العميل وطبيعة نشاطه وممتلكاته، ومبدأ الالتزام بالقواعد والانظمة والابتعاد عن موقع الشك، ومبدأ دمج المؤسسات المصرفية في الكشف عن جرائم غسل الاموال ومساعدة الجهات المختصة في ذلك.

- اتفاقية باليرمو 2000<sup>17</sup>:

صدرت اتفاقية باليرمو عن اجتماع للأمم المتحدة في مدينة باليرمو الايطالية في الثاني من تشرين الثاني لعام 2000 وتتص الاتفاقية على مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للدول وقد تضمنت عدة أحكام مستمدة من اتفاقية فيينا وقد نصت على تجريم غسل الاموال وإصدار القوانين والعقوبات اللازمة، ويتوجب على كل دولة عضو في هذه الاتفاقية اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة غسل الاموال والملاحقة القضائية والتقاضي والعقوبات للأشخاص والمؤسسات بالإضافة الى الضبط والمصادرة والتعاون الدولي.

- لجنة العمل المالي لمكافحة غسل الاموال (FATF) والتوصيات الاربعون للجنة<sup>18</sup>:

تعتبر هذه الهيئة من أقوى المنظمات الدولية لمكافحة ظاهرة غسل الأموال وهذا المجموعة عبارة عن جهاز دولي حكومي متخصص في مجال مكافحة غسل الأموال وتعرف اختصاراً (FATF) وقد أنشئت من قبل مؤتمر القمة الاقتصادية للدول السبع الكبرى الذي عقد في عام 1989، وقد وضعت هذه اللجنة سياسيات تمكن جميع الدول ان تعتمد عليها كدليل إرشادي في مكافحة غسل الاموال، وتتمثل هذه السياسات والجراءات في التوصيات الاربعين علماً ان هذه التوصيات تمثل الحد الأدنى للوقاية التي يجب ان تتبعها الدول، حيث تحث الدول على الالتزام باتفاقية فيينا 1988 لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وتجريم ظاهرة غسل الاموال واتخاذ القوانين والجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة، وطالبت المؤسسات المصرفية بالتعاون على كشف عمليات غسل الاموال واخذ الموضوع بكامل الاهمية

<sup>16</sup> اللجنة العربية للرقابة المصرفية 2012 - "الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية".

<sup>17</sup> اتفاقية باليرمو (2000م) - اتفاقية الامم المتحدة لمنع الجريمة و العدالة الجنائية.

<sup>18</sup> توصيات مجموعة العمل المالي ( فاتف ) 2012م - المعايير الدولية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وانتشار التسليح.

والجدية، كما أوصت الدول على التعاون المستمر في مكافحة غسل الاموال وتبادل المعلومات وتقديم المساعدات وعقد اتفاقيات للحد من هذه الظاهرة.

- الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية تونس) (1994/1/5)<sup>19</sup>:

وقع وزراء الخارجية العرب اتفاقية تونس في الخامس من شهر كانون الثاني لعام 1994 في تونس واعتمدت الاتفاقية بشكل أساسي على بنود اتفاقية فيينا 1988، وقد تم اعتمادها من قبل الامم المتحدة، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ على مستوى العالم العربي ابتداء من 30 حزيران 1996.

### مكافحة غسل الاموال لدى السلطة الفلسطينية

تبنت فلسطين التشريعات الخاصة لمكافحة ظاهرة غسل الاموال كما وخطت خطوات هامة من خلال إصدار القوانين والتشريعات اللازمة للحد من هذه الظاهرة، وبذلت المؤسسات الرسمية والغير رسمية جهوداً لمكافحة هذه الجريمة وفيما يلي عرض لهذه الخطوات والطرق.

### الاطار القانوني لمكافحة غسل الاموال

إن المرجعية القانونية لجريمة غسل الاموال في القرار بقانون رقم 9 لسنة 2007 ، وقد عرف القرار بقانون غسل الاموال على انها: كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم الأصلية وذلك تمويهاً لمصادرها الحقيقية لتبدو في ظاهرها متأتية من مصادر مشروعة، وتنص مادة (2) (تعريف جريمة غسل الأموال) من القانون الفلسطيني رقم (20) لسنة 2015 لمكافحة غسل الاموال الافعال التي تشكل جريمة غسل الاموال<sup>20</sup>.

اما الفصل الثاني من القانون فيتحدث عن الشفافية والتزامات السلطة المختصة والتعرف على العملاء وتعرف التجار على العملاء والتحويلات والعناية الخاصة وحفظ السجلات والابلاغ ومسؤولية المؤسسات المالية والافصاح عن المعلومات والاعفاء من المسؤولية وتقييد رفع الدعوى الجزائية، وينص الفصل الثالث على إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وحدد اختصاصات اللجنة وصلاحيات رئيس اللجنة، بينما نص الفصل الرابع على إنشاء وحدة مستقل لمكافحة جريمة غسل الاموال تسمى وحدة المتابعة المالية تابعة لسلطة النقد الفلسطينية، يستند إليها مهمة استلام وتحليل والتحقق من العمليات المشبوهة وإصدار النتائج وفقاً لأحكام القانون، كما ونص على استقلالية الوحدة بالإضافة الى صلاحياتها وصلاحيات النائب العام، بالإضافة الى حق الوحدة في تبادل المعلومات مع باقي الجهات الرقابية والمسؤولة عن مكافحة غسل الاموال، بما لا يتعارض مع القوانين السارية في الاراضي

<sup>19</sup> اتفاقية تونس (1994م) - الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

<sup>20</sup> قرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب، عدد ممتاز (10).



الفلسطينية، اما الفصل الخامس فيتعلق بالإفصاح عن الاموال ومهمة دائرة الجمارك في ضبط الاموال التي لم يتم الإفصاح عنها عند دخول احد الاشخاص الى دولة فلسطين، ونص الفصل السادس على العقوبات والاعفاءات والتي تتمثل في الحبس وحجز الاموال المتحصلة وكيفية التعامل مع الاشخاص الاعتباريين، ونص الفصل السابع على الاحكام الختامية وتبادل المعلومات واحكام السرية المصرفية وإصدار التشريعات الثانوية والسريان والنفذ<sup>21</sup>.

### الاطار المؤسسي لمكافحة غسل الاموال

أشار القانون الى بعض المؤسسات التي أوكل اليها مكافحة غسل الاموال والزمها بآليات للتبليغ ومكافحة غسل الاموال وهذا ينطبق على جميع المؤسسات القائمة في فلسطين، وقد كلفت السلطات المشرفة على هذه المؤسسات بالرقابة والتبليغ، ومن هذه المؤسسات سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال وعدة وزارات كوزارة العدل ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد وهيئة مكافحة الفساد.

### دور سلطة النقد الفلسطينية في مكافحة غسل الاموال

ومن خلال المقابلة التي تمت مع السيد (ف) بخصوص دور سلطة النقد الفلسطينية في مكافحة غسل الاموال أفاد أن سلطة النقد الفلسطينية هي السلطة الرقابية على البنوك ومؤسسات الصرافة، وهي المسؤولة عن إصدار التشريعات والقوانين الخاصة في البنوك العاملة في فلسطين، وعند مخالفة البنوك او مؤسسات الصرافة إحدى القوانين الصادرة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، فيحق لها إصدار العقاب تجاه المخالف، وما تقوم به سلطة النقد تجاه مكافحة غسل الاموال هو مراقبة البنوك ومؤسسات الصرافة وسير عملها والتأكد من معلومات العملاء وتوفير المعلومات اللازمة والاحتفاظ بالمستندات اللازمة بالشكل الصحيح، وفي حال اكتشاف او التشكك في جريمة غسل اموال في إحدى البنوك تحيل القضية إلى وحدة المتابعة المالية.

### وحدة المتابعة المالية

وحدة المتابعة المالية هي وحدة انشئت بموجب قانون رقم 9 لسنة 2007 الفصل الرابع<sup>22</sup>، وهي وحدة مستقلة لمكافحة جرائم غسل الاموال وتمويل الارهاب، وقد تم تحديد مهامها باستلام المعلومات وتحليلها والتحقق من العمليات المشوهة وإصدار النتائج وفقاً لأحكام القانون، وتلعب الوحدة دوراً رئيسياً في مكافحة غسل الاموال فقد بناء على قرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، بالإضافة إلى إصدارها تعليمات مكافحة غسل الاموال الخاصة بالبنوك العاملة في فلسطين رقم 2009/1، وتعليمات مكافحة غسل الاموال خاصة بالصرافين رقم

<sup>21</sup> قرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب، عدد ممتاز (10).

<sup>22</sup> قرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب، عدد ممتاز (10).

2009/2، وأصدرت دليل الارشادات لمكافحة عمليات غسل الاموال، بالإضافة الى عقد دورات تدريبية بشكل دوري لموظفي البنوك ومؤسسات الصرافة.

أكد السيد (ف) أن وحدة المتابعة المالية هي سلطة رقابية وعملها الاساسي هو متابعة حسابات الافراد ومراقبتها والربط ما بين حركة حساباتهم البنكية وأنشطتهم التجارية او المهنية، وتقوم وحدة المتابعة بتعريف الافراد في المجتمع الفلسطيني تبعاً لنشاطهم المهني او التجاري، وقد تم تصنيف هؤلاء الافراد الى أربعة أصناف وهم أشخاص طبيعيين (موظفي القطاع الخاص وأصحاب المشاريع الصغيرة)، أفراد يتعاملون بالنقد كثيراً (أصحاب محطات المحروقات)، شخصيات اعتبارية (شركات الاستيراد والتصدير)، والافراد او الاشخاص المعرضين سياسياً.

الافراد الذين يتم متابعتهم بشكل دوري من قبل وحدة المتابعة المالية:

1- الافراد الذين يتعاملون بالنقد كثيراً مثل أصحاب محطات المحروقات، من المعروف جيداً ان محطات المحروقات تدخل مبالغ نقدية كبيرة الى البنوك بشكل يومي كون مهنتهم تتعلق بالتعامل النقدي، فيلجأ غاسل الاموال إلى احد أصحاب محطات الوقود والاتفاق معه على إدخال الاموال التي حصل عليها الى البنك على عدة دفعات مقابل نسبة معينة لصاحب المحطة وذلك لإخفاء حقيقة هذه الاموال، وتسعى وحدة المراقبة المالية لمتابعة حسابات هؤلاء الافراد والنظر الى كيفية استعمال هذه الاموال بعد إيداعها في البنوك.

2- شركات الاستيراد والتصدير: تقوم وحدة المتابعة بمتابعة جميع عمليات التحويلات الواردة والخارجة والتي تزيد قيمها عن 3000 دولار، وتشدّد المراقبة على الحوالات الصادرة الى جهات مشبوهة او الى الدول التي تشتهر بعمليات غسل الاموال وتقوم بعملية ربط ما بين هذه الاموال المحولة وطبيعة نشاط الشركة.

3- الافراد او الاشخاص المعرضين سياسياً<sup>23</sup>: وهم اشخاص ذوي مناصب سياسية في الدولة وأصحاب قرارات مهمة، دائماً ما يتم مراقبة حسابات هؤلاء الاشخاص ومراقبة نشاطهم المصرفي بما يتناسب مع دخلهم الشهري، هؤلاء الاشخاص هم أكثر أشخاص معرضين لارتكاب جرائم الفساد او الرشوة او الاختلاس وذلك لمنصبهم السياسي الحساس، ويتم التركيز على الحوالات الصادرة من حساباتهم خوفاً من نقل الاموال الى الخارج.

كما ذكر السيد (ف) فان وحدة المتابعة المالية هي سلطة رقابية، وعند منح الترخيص للبنك لممارسة نشاطه المصرفي في الدولة يشترط وجود خبير في عمليات غسل الاموال، في السابق كانت مهمة متابعة عمليات غسل الاموال من ضمن مهام قسم الامتثال ولكن حديثاً اشترطت وحدة المتابعة المالية ان يكون هناك قسم خاص في كل بنك لمتابعة الحسابات والتعرف على جرائم غسل الاموال، ويكون القسم على تواصل دائم مع الوحدة ويجب عليه تزويد الوحدة بشكل دوري بتقارير الحسابات وكيفية المراقبة وإن كان هناك حالات مشكوك في أمرها، هذا بالإضافة الى التبليغ المباشر في حال اكتشاف او الشك في إحدى الحسابات.

<sup>23</sup> تعليمات رقم (1) لسنة 2014م، بشأن الأشخاص المعرضين سياسياً للمخاطر، صادر عن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال -

وحدة المتابعة المالية - فلسطين العدد (108)

بعد تبليغ وحدة المتابعة المالية من قبل البنوك عن حساب ما مشکوك به، تقوم الوحدة بمتابعة نشاطه للتحقق من هذه العملية ولها كامل الحق بكشف أرصدة المشتبه به في كافة البنوك (عملية كشف أرصدة العميل في البنوك تتم إما عن طريق تفويض خطي من العميل او من قبل قرار محكمة او من قبل وحدة المتابعة المالية) ومن ثم تقوم بتحليل لحركة حساب المشتبه به ودرس نشاطه التجاري والمهني وسلوكه خلال فترة معينة بمساعدة أطراف خارجية أخرى مثل الوزارات وهيئة سوق المال وبالتواصل مع جهات خارجية إن كان المشتبه به يتعامل بالحوالات، وتبحث الوحدة عن قيام المشتبه به بعمليات بيع او شراء عقارات او استثمارات او شراء سندات او أسهم او تحويلات الى الخارج لدرجة انها تقوم بالفحص في حال قيام العميل بالسفر الى الخارج او التخطيط للسفر، فكما أفاد السيد (ف) هنالك مؤشرات ظاهرة مثل حركة حساب المشتبه به وهناك النوايا الداخلية والتي يمكن الكشف عنها عن طريق سلوك المشتبه به والمخططات التي ينوي ان يقوم بها، وبعد التأكد من المشتبه به يتم إحالة ملفه بالكامل الى القضاء وتزويد القضاء بكامل الاثبات والدراسات التي أجرتها الوحدة، ويتم تعميم اسم المشتبه به على كافة البنوك ، وهنا ينتهي دور الوحدة إلا إذا طلب القضاء المساعدة من قبلهم لتفسير بعض الامور .

#### دور البنوك في مكافحة غسل الاموال

افاد السيد (م) ان البنوك من أهم عناصر كشف عملية غسل الاموال وذلك بسبب التعامل المباشر، ومن الصعب كشف عمليات غسل الاموال بدونها، ومن المؤشرات التي قد تساعد في كشف عمليات غسل الاموال هو التضخم الذي قد يحدث في حساب العميل والذي لا يتوافق مع طبيعة عمله، او من خلال الحوالات المالية الصادرة والواردة الى او من نفس الحساب، خاصة إن كانت الحوالات تتركز في الدول التي تشتهر بعمليات غسل الاموال، في حال لاحظ موظف البنك او شك بأحد العملاء يقوم بالتبليغ مباشرة الى الوحدة المسؤولة في البنك عن عمليات غسل الاموال مع إرفاق الدلائل (مثال ان يقوم بتوضيح بأن الشخص المشكوك به يعمل في مجال تجارة معينة وقد تم تحويل عدة مبالغ الى دول مشتبه بها او ان يعبر عن تضخم حساب العميل خلال فترة زمنية معينة) وعليه ان يحافظ على سرية الموضوع.

بعد تبليغ خبير مكافحة غسل الاموال في البنك او الدائرة الخاصة بمكافحة غسل الأموال، يتم مراقبة حساب العميل والتأكد من البيانات المرسلة وطبيعة حساب العميل وتناسبها مع نشاطه المهني او نشاطه التجاري، بعد التحقق من المعلومات والتأكد على عملية غسل الاموال يتم إخبار وحدة المتابعة المالية ويتم التبليغ بشكل رسمي وضمن مستندات ونماذج خاصة لتقوم وحدة المتابعة المالية بالاهتمام بالأمر، ويقتصر بعدها عمل البنك بتنفيذ تعليمات الوحدة، كما ذكر كل من السادة (م) و (ف).

### آليات مكافحة غسل الاموال في البنوك والصادرة من وحدة المتابعة المالية<sup>24</sup>:

أصدرت وحدة المتابعة المالية تعليمات مكافحة غسل الاموال الخاصة بالبنوك العاملة في فلسطين حيث تنص على ما يلي:

- التعرف والتحقق من العملاء: على البنوك التعرف والتحقق من عملائها، وذلك من خلال طلب إبراز الشخص الطبيعي بطاقة هويته او جواز السفر او اية وثيقة رسمية، وإن كان الشخص اعتباري يتم التحقق منه بإبراز شهادة التسجيل وعقد التأسيس والنظام الداخلي والمفوضين بالتوقيع وبيان هوية ممثله القانوني.
- العملاء ذوي المخاطر: على البنوك ان تولي الاشخاص المعرضين سياسياً اهتماماً خاصاً عند التعامل معهم باعتبارهم أشخاص ذوي مخاطر عالية.
- العناية الخاصة: ويتوجب على البنوك بذل عناية خاصة عند تأجير صناديق الامانات او تحصيل شيكات أطراف ثالثة غير معروفة من الخارج او تشغيل حساب بصورة اساسية لتحويل مبالغ كبيرة الى بلدان أجنبية او تلقي تحويلات كبيرة، وعند طلب تنفيذ عمليات او صفقات معقدة او كبيرة.
- التدابير الداخلية: على البنوك القيام بتعيين مسؤول اتصال على مستوى الادارة العليا للبنك لمراقبة الامتثال لأحكام القانون واللوائح والتعليمات والمعايير والقرارات الخاصة بمكافحة غسل الاموال والاتصال مع الوحدة لمتابعة الاجراءات اللازمة، وإبلاغ الوحدة باسم مسؤول الاتصال واسم الموظف الذي ينوب عنه، وتدريب الموظفين لتعزيز قدراتهم لكشف عمليات غسل الاموال، ووضع دليل إجراءات داخلية للالتزام بأحكام القانون واللوائح والتعليمات الصادرة بموجبه.
- تقارير الاشتباه: ويجب ان يشمل نموذج الإبلاغ المنصوص عليه في المادة (14) من القانون على بيان العملية المشتبه فيها وأطراف وظروف اكتشافها وحالتها الراهنة، وتحديد المبالغ محل العملية المشتبه فيها وطبيعة العملية، وأسباب ودواعي الاشتباه التي استند إليها المدير المسؤول لدى البنك عن مكافحة غسل الاموال وتوقيعه.

### الصرافون ومكافحة غسل الاموال

تعد محلات الصرافة إحدى المؤسسات المالية المصرفية ولها أثر كبير على الاستقرار المالي في الدولة، لذلك تدرج مسؤولية رقابة محلات الصرافة ضمن مسؤوليات سلطة النقد، ومن خلال المقابلة التي أجريت مع السيد (ص) بخصوص علاقة محلات الصرافة بعمليات غسل الاموال أفاد أن صورة مهنة الصرافة في فلسطين يشتهر بها من قبل المواطنين والاجهزة الرقابية بالعلاقة بعمليات غسل الاموال والعمليات الربوية وعمليات تكييف الشيكات، وربما كان هناك درجة من الصحة لذلك، حيث يستهدف المجرمون محلات الصرافة لعدة أسباب أهمها:

<sup>24</sup> اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال - تعليمات مكافحة غسل الاموال الخاصة بالبنوك العاملة في فلسطين رقم 2009/1.

1- توافر النقد لدى محلات الصرافة، فيمكن أن يقوم بعمليات البيع والشراء للعملاء المختلفة دون قيود ودون مسائلة.

2- يمكن أن يقوم بإصدار الحوالات الى الخارج دون الحاجة الى حسابات بنكية او إثباتات مهنية والرقابة على عمليات الحوالة في محلات الصرافة اصعب من البنك.

3- توافر سيولة لدى محلات الصرافة و قدرتهم على الاقتراض من البنوك، يحث يتمكن أصحاب محلات الصرافة من عملية الاقتراض لفترات بسيطة مقابل شيكات آجلة مسحوبه على حساباتهم، وتكون هذه الشيكات مقطوعة بأسماء أصحاب محلات الصرافة وليس بإسم محل الصرافة نفسه، علماً ان استخدام الشيكات و الاقتراض من البنوك هي إحدى الوسائل المتبعة في عمليات غسل الاموال.

يوجد عدة طرق للرقابة على محلات الصرافة من اهم طرق الرقابة هي ان تقوم سلطة النقد او وحدة المتابعة المالية بالكشف الميداني على محلات الصرافة بشكل متكرر وعشوائي ودون أي سابق إنذار وغالباً تتمركز عمليات الكشف الميداني على المحلات التي تصدر عدد كبير من الحوالات، كما ذكر السيد (ف).

لقد اوجدت سلطة النقد عدة برامج وقواعد للمراقبة، حيث يتم الاشتراط عند فتح محل للصرافة حجم معين من رأس المال بالإضافة الى تواجد احتياطي لدى محلات الصرافة بشكل دائم، وتركيب أجهزة إنذار وأجهزة مراقبة وكاميرات تكون متصلة بشكل مباشر لدى سلطة النقد، بالإضافة الى برامج إلكترونية يتم من خلالها إتمام عمليات التحويل الى الخارج، علماً ان هذه البرامج ترصد كل عملية تحويل يزيد مبلغها عن 3000 دولار، حيث يعطي مؤشراً باللون الاحمر في حال كانت هذه الحوالات مشبوهة، و عند الزيارة الميدانية لسلطة النقد، تقوم بمراجعة ملفات محلات الصرافة والمستندات الخاصة لعمليات التحويل، تتضمن هذه المستندات اسم المحول وطبيعة مهنته والجهة المحول إليها والمبلغ المحول والتاريخ وصلة العلاقة بين المحول والمحول إليه المبلغ، وغالباً ما تطلب مرفقات أخرى مثل فواتير وغيره ما يثبت بأن هذه الحوالات تجارية، وعند زيارة مفتشي سلطة النقد يقوموا بطلب حوالات معينة، فيذكرون تاريخ الحوالة وقيمتها وهذا دليل على ان كامل بيانات الحوالة تكون لديهم، وقد تم تأكيد هذا من قبل السادة (ص) و(ف).

أصدرت وحدة المتابعة المالية تعليمات مكافحة غسل الاموال الخاصة بالصرافين<sup>25</sup> حيث تنص على ما يلي:

• التعرف والتحقق من العملاء وعلى الصراف الالتزام بعدم التعامل او الدخول في علاقات صيرفيه مع أشخاص مجهولي الهوية.

• العملاء ذوي المخاطر: على الصراف إيلاء اهتمام خاص عند التعامل مع الاشخاص المعرضين سياسياً باعتبارهم أشخاص ذوي مخاطر عالية.

<sup>25</sup> اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال - تعليمات مكافحة غسل الاموال خاصة بالصرافين رقم 2009\2.

- العناية الخاصة: ويتوجب على الصراف بذل اهتمام خاص عند طلب او تنفيذ عمليات صيرفيه معقدة او كبيرة، او التعامل مع اشخاص يتواجدون في دول لا تتوافر لديهم نظم تشريعية مناسبة لمكافحة غسل الاموال والعمليات الصيرفية التي تتعلق بالسلع الثمينة والعمليات التي تتم مع الاشخاص المعرضين سياسياً والتحويلات الكبيرة او المتكررة خلال فترات معينة.
- الحوالات: على الصراف ان يلتزم عند إرسال او تلقي اية حوالات صادرة او واردة سواء كانت برقية او إلكترونية او هاتفية تساوي او تزيد قيمتها عن 10000 دولار أمريكي<sup>26</sup> القيام بالإجراءات التالية:
  - 1- الحصول على معلومات عن المحول والمستفيد (اسم رباعي، رقم هوية، العنوان، وطبيعة النشاط التجاري).
  - 2- في حال كان الصراف وسيطاً في عملية التحويل يلتزم بضمان بقاء كافة المعلومات المرفقة بالحوالة مصاحبة لها عند التحويل، وإذا عجز الصراف الوسيط عن الابقاء على المعلومات مرفقة بالحوالة لأسباب فنية يتعين عليه أن يحتفظ بكافة المعلومات المرفقة كما تلقاها لمدة عشر سنوات، وإذا تلقى الصراف الوسيط معلومات غير كاملة عن طالب إصدار الحوالة يتعين عليه إخطار الجهة المتلقية للحوالة عند القيام بالتحويل.
- حفظ السجلات والمستندات: يلتزم الصراف بالاحتفاظ بالسجلات والمستندات لمدة لا تقل عن عشرة سنوات من تاريخ انتهاء التعامل مع العميل وتوضع المستندات والسجلات تحت تصرف القضاء عند الحاجة وفقاً للقانون.
- الإبلاغ: يلتزم الصراف بتسمية مسؤول اتصال وفي حال الشراكة يتم تسمية أحد موظفي الشركة كمسؤول اتصال، على ان يكون حسن السيرة والسلوك وعلى ان يتولى مسؤولية الاتصال وإبلاغ الوحدة فوراً عن العمليات التي يشتبه بها من خلال نماذج معتمدة، والتعاون مع الوحدة بتزويدها بالبيانات المطلوبة.
- التزام المدقق الخارجي: يتوجب على المدقق الخارجي للصراف التأكد من قيام الصراف بتطبيق هذه التعليمات.
- التدريب: يجب على الصراف اتخاذ الاجراءات اللازمة لإشراك موظفيه في برامج تدريبية في مجال مكافحة غسل الاموال.

### محددات مكافحة غسل الاموال في فلسطين

1. ظاهرة غسل الاموال هي جريمة منظمة لها اكثر من طرف ولها عدة طرق واساليب التقافية وتمويهية يصعب كشفها بسهولة وحصرها بسرعة.
2. صعوبة سيطرة السلطة الفلسطينية على الحدود بشكل كامل بسبب تدخل الاحتلال وهذا يضعف دورها في المراقبة والمتابعة على الحدود.

<sup>26</sup> اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال - تعليمات مكافحة غسل الاموال خاصة بالصرافين رقم 2009\2

3. دور الاحتلال بشكل كبير في دعم عمليات غسل الاموال في فلسطين لأنها تسبب دمار اقتصادي وسياسي واجتماعي وهو ما يهدف اليه الاحتلال.
4. تقسيم الاحتلال للأراضي الفلسطينية الى مناطق يصعب او يمنع السيطرة عليها من قبل السلطة الفلسطينية، وهذه الاماكن هي بؤرة لعمليات الفساد وغسل الاموال لعدم وجود قانون يحكمها.

### الاستنتاجات

بناءً على المعلومات التي تم جمعها عن طريق المقابلات المفتوحة مع عدة شخصيات ذات معرفة بعمليات غسل الاموال، ومن خلال الدراسات السابقة والمعلومات الموجودة بالتقارير، توصل الباحثان الى النتائج التالية:

1. ان جريمة غسل الاموال هي جريمة تابعة ناتجة عن جريمة أخرى، يسعى بها المجرم بدمج الاموال المتحصلة بالطرق الغير قانونية مع الاموال الشرعية، بهدف تمويه أصلها، وتعتبر فلسطين في ذلك كغيرها من الدول التي يمارس فيها جرائم غسل الاموال، وقد تم تلخيص الجرائم في فلسطين في 25 جريمة من قبل وحدة المتابعة المالية، حيث تتركز جرائم غسل الاموال في فلسطين في المرتبة الاولى في الجرائم الالكترونية ثم النصب والاحتيال من ثم السطو والسرقة.
2. آثار جريمة غسل الاموال لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، فهي أيضاً تؤثر على الجوانب الاجتماعية والسياسية.
3. يوجد قانون فلسطيني وتشريعات تكافح جريمة غسل الاموال، وهي جنائية يجب محاكمة كل لمن قام بها أو ساعده او يعلم ولم يبلغ القضاء او الجهات المختصة.
4. تلعب المؤسسات الرقابية في فلسطين الدور الرقابي والوقائي، وتحمل الصفة القانونية ولها الصلاحيات في اتخاذ أي إجراء في حال تم الاشتباه بجريمة غسل الاموال، وتتلخص الأدوار الرقابية فيما يلي:
  - أ. يتوجب على كل بنك عامل في فلسطين تعيين موظف خاص لعملية مراقبة الحسابات وتدقيقها والتبليغ عن أي مشتبه به لدائرة الرقابة المالية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية.
  - ب. عمل زيارات ميدانية مفاجئة للبنوك والصرافين والتدقيق في السجلات والتأكد من صحة البيانات والسير ضمن المنهجية والتعليمات الصادرة من قبل سلطة النقد.
  - ج. يجب ان يكون هنالك كاميرات مراقبة في البنوك ومحلات الصرافة متصلة مباشرة مع سلطة النقد الفلسطينية.
  - د. توجيه مخالفة مالية لكل من لا يلتزم بالتعليمات الصادرة من قبل سلطة النقد الفلسطينية.
  - هـ. يمنع منعاً باتاً للصرافين الحصول على شيكات آجلة، إلا انه في الواقع يقوم أصحاب محلات الصرافة بالحصول على الشيكات الآجلة بإسمهم الشخصي، وليس بإسم محل الصرافة الذي يمتلكونه.

- و. يجب على الصرافين العاملين في فلسطين التبليغ عن أي حوالة صادرة أو واردة تزيد قيمتها عن 3000 دولار أمريكي، ويجب الاحتفاظ بالمستندات والاوراق الخاصة بكل حوالة صادرة أو واردة.
- ز. عقد ورشات عمل ودورات تدريبية للموظفين العاملين في هذه القطاعات من أجل التوعية والارشاد ولكي لا يقعوا ضحية لجريمة غسل الاموال او الاشتراك بها.
5. تمويل الاحزاب السياسية في فلسطين يفترض ان لا يعد من جرائم غسل الاموال، نظراً للظروف السياسية التي نعيشها، لكن بسبب مراقبة حكومة الاحتلال والحكومة الامريكية لحسابات المنظمات السياسية في فلسطين فإنهم يعتبرون عمليات تمويل هذه المنظمات السياسية على انها جريمة تمويل ارهاب ويتم العقوبة عليها سواء للأشخاص او المؤسسات والشركات.
6. السلطة الفلسطينية تفرض سيطرتها على الاراضي الفلسطينية وتكافح جرائم غسل الاموال، وكل جريمة يتم الكشف عنها يتم تحويلها الى القضاء، علماً ان أغلب الجرائم يتم إرتكابها في المناطق التي لا تخضع للسيادة الفلسطينية (مناطق ج ومناطق القدس).

#### التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة يوصي البحث بما يلي:

1. المتابعة المستمرة في الكشف عن قضايا غسل الاموال واكتشاف الاساليب الجديدة التي يمكن للمجرمين استخدامها في غسل الاموال.
2. تطوير القوانين والانظمة التي تعمل على الحماية والوقاية من جرائم غسل الاموال والتي تحاسب وتقاضي المجرمين والتي يجب ان تكون قوانين صارمة ورادعة لما لهذه الجريمة من اثار مدمرة على المجتمع بكل اطرافه واركانه.
3. زيادة دور الإعلام كونه السلطة الرابعة ومؤثر قوي على الراي العام في الكشف عن قضايا غسل الاموال وفي التوعية منه.
4. العمل على تطوير وحدات خاصة بكادر بشري مؤهل وذو خبرة في دراسة والبحث والمراقبة والمتابعة بقضايا غسل الاموال.
5. حل بعض الامور السياسية الداخلية في فلسطين سيؤدي الى التعاون والسيطرة على عدة مناطق هي بؤرة لعمليات غسل الاموال.

#### المراجع

- 1- R. K. Yin, Case Study Research: Design and Methods: SAGE Publications, 2013.
- 2- [http://droit7.blogspot.com/2013/11/blog-post\\_1614.html](http://droit7.blogspot.com/2013/11/blog-post_1614.html)



- 3- [http://iqtissad.blogspot.com/2011/08/blog-post\\_20.html](http://iqtissad.blogspot.com/2011/08/blog-post_20.html)
- 4- [https://ar.wikipedia.org/wiki/غسيل\\_الأموال](https://ar.wikipedia.org/wiki/غسيل_الأموال)
- 5- اتفاقية باليرمو (2000م) - اتفاقية الامم المتحدة لمنع الجريمة و العدالة الجنائية.
- 6- اتفاقية تونس (1994م) - الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية
- 7- اتفاقية فيينا ( 1988م) -اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.
- 8- احمد هادي سلمان و لهيب توما ميخا (2007)- الانعكاسات المترتبة على ظاهرة غسل الاموال - مجلة الادارة و الاقتصاد، عدد 67.
- 9- اللجنة العربية للرقابة المصرفية 2012 -"الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية".
- 10- اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال - تعليمات مكافحة غسل الاموال الخاصة بالبنوك العاملة في فلسطين رقم 2009/1.
- 11- اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال - تعليمات مكافحة غسل الاموال خاصة بالصرافين رقم 2009/2
- 12- تعليمات رقم (1) لسنة 2014م، بشأن الأشخاص المعرضين سياسياً للمخاطر، صادر عن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال - وحدة المتابعة المالية - فلسطين العدد (108)
- 13- توصيات مجموعة العمل المالي ( فاتف ) 2012م - المعايير الدولية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح.
- 14- رافع يوسف صلاحات - مكافحة غسل الاموال في السلطة الوطنية الفلسطينية - الانتلاف من اجل النزاهة والمساءلة - امان.
- 15- رنا العاجز 2008م، دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية.
- 16- عبدالله عزت بركات - ظاهرة غسيل الاموال و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى العالمي، جامعة الزرقاء الاهلية، الاردن
- 17- قرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب، عدد ممتاز (10).
- 18- قرار بقانون غسل الاموال رقم (9) لسنة 2007.
- 19- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط و شمال إفريقيا - مؤشرات واتجاهات غسل الاموال وتمويل الارهاب في منطقة الشرق الاوسط شمال إفريقيا - تحديث " 2004م.

مؤتمر "مهنة تدقيق الحسابات ودورها في تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد"

جامعة النجاح الوطنية، 7 آذار 2017

ملحق رقم (1): جدول المقابلات التي تم إجراؤها

الرمز	اسم الشخص الذي تمت مقابلته	طبيعة عمل الشخص الذي تمت مقابلته
م	السيد/ منتصر العنزوي - جنين	مساعد مدير بنك الاستثمار الفلسطيني فرع جنين
س	السيد/ سامر العنيتاوي - نابلس	رجل اقتصادي وسياسي
ف	السيد/ فراس مرار - رام الله	نائب مدير وحدة المتابعة المالية
ص	احد الصرافين في مدينة جنين، وقد تم رفض ذكر الاسم في البحث بناءً على طلبه لأسباب خاصة	صاحب محل صرافة
ع	احد تجار العقارات في مدينة جنين، وقد رفض ذكر الاسم في البحث لأسباب خاصة.	تاجر عقارات
ج	جميع الاطراف التي تمت مقابلتهم	جميع المقابلات

الباحثون

إسلام بعد الجواد: أستاذ مساعد في الادارة المالية، كلية الاقتصاد، جامعة النجاح الوطنية، يحمل درجة الدكتوراه في الادارة المالية وله العديد من المؤلفات والابحاث المنشورة في مجلات محلية وعالمية، وله العديد من المشاركات البحثية في مؤتمرات محكمة عالمية.

معتصم العمري: ضابط ائتمان، بنك الاستثمار الفلسطيني فرع جنين، يحمل درجة البكالوريوس في إدارة نظم المعلومات، وطالب ماجستير إدارة أعمال، جامعة النجاح الوطنية.

لاما حماد: تحمل بكالوريوس ادارة تقنية وطالبة ماجستير ادارة الاعمال في جامعة النجاح الوطنية، مترجمة متطوعة للغة الاشارة بجمعية الهلال الاحمر وجمعية المرأة العاملة ومجموعة الامل لأطفال فلسطين، عضو بمنتدى سيدات اعمال فلسطين.